ما الذي أسقط المباني في المحافظات المنكوبة؟ وذوي ضحايا يدرسون رفع دعاوى على المتعهدين

مهندس استشاري لـ«الوطن»: الكود السوري مصمم لتحمل شدة زلازل أعلى من الذي وقع والمتعهدون ذهبوا نحو الربح السريع

• الأحمد: المرسوم يمنع المصالحة والتسوية على المخالفات

• الأسطة: تجب دراسة تربة وتفاصيل كل بناء بشكل فردي

| ايمى غسان

انهيار مئات المباني فوق رؤوس ساكنيها في المحافظات المنكوبة، أثار الكثير من التساؤلات حول جودة الأبنية ومطابقتها للمواصفات الصحيحة التي تمنح على أساسها رخص البناء، وخاصة موضوع كود الزلازل السوري الذي يصفه الخبراء بأنه من أفضل أنواع الكودات المختصة بهذا الأمر، فما الذي حدث؟

وبعد جولة «الوطن» على العديد من المواقع الأكثر تضرراً من الزلزال في محافظة اللاذقية وملاحظة عدد الأبنية المهدمة والمتصدعة التي شُعّثت من المحافظة، تبين وجود عدد كبير من الأبنية الجديدة نسبياً والتي تم بناؤها تحت مسمى محضر وكانت الأكثر تضرراً وتأثراً بالزلزال.

للوقوف على حيثيات الموضوع، الوطن تواصلت مع المهندس الاستشاري سليمان الأحمد الذي قال: إن كثيراً من الدراسات التي تسبق الإنشاء غير دقيقة، وكانت المخططات غير جيدة، والإشراف الحقيقي على التنفيذ غير موجود، حيث تقوم الجهة المنفذة في كثير من الأوقات بتقليل جودة البناء بما يتناسب مع أسعار السوق من الحديد والبيتون مضحين بالجودة مقابل زيادة الأرباح.

موضحاً أن في ٥٠ بالمئة من الأبنية يكون التنفيذ غير المخطط وقد يكون المخطط بالأصل غير مراعٍ للشروط، موضحاً أن معرفة سبب حدوث ضرر في مناطق معينة دون أخرى بحاجة تعمق بالدراسة، وهذه الدراسة ليست لتبرير الخطأ.

الخطأ البسيط لا يُسقط البناء

وتابع الأحمد إنه في فلسفة الكود العربي السوري، حتى لو خرج البناء عن الخدمة بسبب زلزال يجب ألا ينهار ويسوى بالأرض، حتى لو كان الزلزال بدرجة أقوى.

متابعاً إن ٧٠ بالمئة من أدوات الصب وهمية وغير مراقبة، ولا سُبور حقيقية للتربة وقد بنيت أبراج وأبنية من دونِ سبور، وحتى لو كان التقرير بالرؤية العينية سليم، يخشى مما تحت الأساسات، إذ إن لكل تربة طرق تأسيس ولها جملة إنشائية تزيد مقاومتها، وفي الهندسة دوماً هناك حلول، ولكن قد يطلق على تربة صفة «غير صالحة للبناء» عندما تكون تكاليف إنشائها بشكل صحيح أكبر من قيمتها الربحية.

وأضاف الأحمد: إنه يجب أن تجرى استقصاءات لكامل التربة، والإشكال هو أن المنفذين ذهبوا باتجاه الربح السريع دون الأخذ بالحسبان احتمالية وقوع ضحايا بالدرجة الأولى إذا ما انهار البناء، وضياع جنى عمر المالك إذا ما تصدع البناء وأخلي، وصحيح أنه في الفترة الأخيرة تحسنت مستوى الدراسات والمخططات، لكن الإشراف على التنفيذ شبه معدوم، وبالهندسة الإنشائية لا آراء حيث أنها ليس لها جانب فني، بل إما أن يتم العمل بشكل صحيح أو خاطئ، حيث إنه هناك كود يلزم المهندس قانونياً وعليه بتم الضبط عن طريق برنامج عمل للحد من الأخطاء وحصرها بالحد الأدنى.

صفات الكود السوري

كذلك فإن الكود السوري يلزم المهندسين بالإنشاء والتصميم والتأسيس بشكل يحمل شدّات الزلازل لدرجة معينة، وحتى لو وصلت الشدة إلى أعلى من الشدة التي صمم على تحملها البناء وفق الكود السوري يجب ألا ينهار، مع العلم أن زلزال ٦ شباط لم يصل إلى الشدة القصوى التي صمم الكود السوري على أساس تحملها، فدرة الزلازل قد يخرج البناء عن العمل، بتشقق، تظهر تصدعات واضحة بالبيتون، ويظهر الحديد الداخلي ولكن يجب ألا يسقط.

وشدد الأحمد على أنه لا داعٍ انهار بشكل كلي إلا فيه خطأ، ولمعرفة هذا الخطأ ما حجمه وكيفيته، تجب دراسة كل بناء بشكل منفرد، ويجب عدم ترحيل الأنقاض قبل أن تتم معاينة الموقع من لجنة مختصة، لكي يتبين مدى الخطأ، وقد تكون هناك ظواهر بحاجة إلى دراسة متعمقة تنتج عنها توصيات إذ يجب فهم سبب الانهيارات وسلوكها.

وتابع الأحمد أن اللجان التي تعاين الأبنية المتضررة يجب أن تميز بين تشققات التقلص والتمدد من جهة، والتشققات الناتجة عن ظاهرة التقصم التي تسبب صدأ الحديد، وبين التشققات المؤذية غير المنهارة، داعياً إلى تشكيل لجنة لاحقة للجنة الأولى التي كشفت على الأبنية لتصنيفها بشكل مفصل أكثر، فيجب تصنيف الأبنية إلى أبنية آيلة للسقوط يجب أن تخلى وأخرى بحاجة ترميم وتدعيم سريع، وأبنية بحاجة ترميم مؤقت وبإمكان القاطنين البقاء فيها وأبنية بحاجة ترميم لاحق ليس مستعجلاً، بحيث لا يضطر السكان إلى الإخلاء، ليست كل اللجان التي كشفت على الأبنية لديها خبرة وليست من ذوي الاختصاص الذي يمكنها من تصنيف مدى أمان الأبنية وقابليتها للسكن أو ماحتها للإخلاء، ويجب أن تقوم اللجنة باختبارات مهنية مثل اختبار مقاومة البيتون عن طريق المطرقة، ويوجد اختبار أدق عن طريق الأمواج الصوتية وهناك أجهزة تختبر جودة الحديد.

وفي بعض الأحيان تحدث المستخدم بالأبنية خاصة في البيئات الرطبة وزادت هذه التشققات بسبب الزلزال وأصبحت بحاجة ترميم أنها مستعجلاً، كما أن المشاهدة العينية للمهندسين يجب أن تتبعها اختبارات أخرى في حال وجود أي خلل، مؤكداً ضرورة عدم استسهال إعطاء قرار الإخلاء.

المشروع العاشر والرميلة

وكشف الأحمد أنه يوجد إشكال بالمشروع العاشر وتوسعه ومنطقة الرميلة في جبلة، وعلينا أن ندرسها علمياً، وأن وجود مشكلات في التربة أو تكهفات هي مدعاة للتأسيس الصحيح والتدعيم الإضافي وليست حجة للتعهد لإخلاء مسؤوليته، ويوجد مشكلة في هذه المناطق، حيث إننا لا نستطيع أن نخصص منطقة معينة للبناء، تكلفة البناء فيها بشكل صحيح وفقاً لطبيعة التربة تفوق قيمة العقار في السوق، فيضطر المتعهد للبناء من دون تأسيس صحيح وبشكل غير مدروس وغير مدعم بهدف تحقيق الربح، ودعا إلى ضرورة عدم تأسيس الأبنية ذات الارتفاع العالي بالحجارة إلا بشروط إنشائية محددة وذلك لخطورتها على الناس خصوصاً في حال وقوع الزلازل لأنها تنهار على رؤوس المارّة، وهو ما لم يحدث في زلزال ٦ شباط لحدوثه بوقت متأخر من الليل.

الأزمة من أهم الأسباب

وذكر الأحمد مرسوم ٢٠١٢ الذي منع تسوية أي مخالفة وأكد أن المرسوم جيد من ناحية عدم السماح للمخالفين أحياء كاملة من المخالفات لم يكن عليها رقابة بالمجمل ونتج عنه أبنية غير مرخصة وصلت في بعض الأحيان إلى وحتى الأبنية المرخصة لم تنفذ وفق القواعد، ولم تراع الكود السوري، مؤكداً أنه حتى لو كان البناء غير مرخص تقع المسؤولية على المنفذين وعلى البلدية لأن هذه الأبنية مسجلة بالمالية ويتم شراؤها وبيعها بعقود تقاسمية ولها صكوك ملكية، واقترح الأحمد إيجاد حل للأبنية المخالفة حسب مرسوم ٢٠١٢، وذلك عن طريق إرسال لجان للتأكد من سلامة الأبنية وتنظيمها وإدخالها ضمن الرقابة ويجب إزالة الأبنية التي تشكل خطورة على الجوار وذلك لايعني المصالحة عليها وكأن الدولة تتافى المخالف ولكن يجب أن يوجد قرارات للحفاظ على سلامة الساكنين.

كل مبنى له ظروفه

الدكتور في جامعة تشرين المهندس رامي الأسطة المختص بالجيوتكنيك «تربة» أكد أنه لا يمكن إرجاع تهدم أكثر من بناء لسبب واحد، وإنما يجب دراسة تربة وتفاصيل كل بناء بشكل فردي، فبعض الأبنية انهارت بسبب مشكلات إنشائية عند التنفيذ، في حين انهار البعض الآخر بسبب التأسيس الخاطئ بما لا يتناسب مع نوعية التربة.

صعوبة الرقابة الكاملة

وقال المهندس أحمد حلاق المدير السابق لدائرة البناء في مجلس مدينة اللاذقية، أن الكود السوري للزلازل يحدد شروط للبناء بشكل واضح، وعلى جميع المهندسين التقيد به، ولكن تبقى من الصعوبة بمكان الرقابة من قبل المحافظة على التنفيذ، وهنا يقع التقصير غالباً يكون موظف البلدية المراقب أقل خبرة من المهندسين الدارسين للمشروع والمنفذين، ويقترح حلاق لضبط عمليات البناء أن يتسلم كل مشروع بناء مكتب هندسي استشاري «وتضمن مهندسين من كل الاختصاصات، للتنفيذ ومكتب آخر للرقابة بحيث يتحمل المكتبين المسؤولية بشكل مباشر إذا كان التقصير من الجهة المنفذة أو الدارسة والمصممة.

دعاوى على المتعهدين

وعند التواصل مع أمل أحد الضحايا الذي توفي وزوجته وعشرة آخرين في بناء مكون من خمسة طوابق، وهو مرخص ومبني حسب الشروط-كما هو مفترض- أكد أمل الفقيد أنهم بصدد رفع دعوى على المتعهد الذي قام ببناء المحضر بقصد التجارة، وقالوا لـ«الوطن» إن البناء الذي قضى فيه ابنهم –حسب مختصين– لم يراع فيه أدنى شروط السلامة أو التدعيم، حيث لاحظ الأشخاص الذين قاموا برفع الأنقاض –بحسب أمل الفقيد– عدم وجود أسياخ حديد بالشكل الكافي وأكدوا على رداءة الإسمنت المستخدم واصفينه بأنه «بورة»، ومما زاد حنقهم ودفعهم لرفع الدعوى أن البناء كان الوحيد المتضرر في كل المنطقة، في حين أن باقي الأبنية التي تم بناء أغلبها من قبل ساكنيها وليست محاضر للتجارة لم تتأثر بالزلزال.

يذكر أن رخص البناء تصدر عن البلدية بعد تقديم المتعهد طلباً لدائرة الرخص ويرفق الطلب بمخطط ودراسة من مكتب هندسي حيث يقوم مهندس من دائرة البناء وتقابة المهندسين بمراقبة العمل ومنح أذونات الصب وفقاً لمعايير السلامة والكود السوري للزلازل.

هل الأبنية السورية مقاومة للزلازل؟

رئيس فرع نقابة المهندسين في دمشق: منفذو البناء يكتفون بالمشرف الذي اختاره المتعهد

درويش: المشكلة ليست في الكود بل في التطبيق العملي على أرض الواقع

| طلال ماضي

في الوقت الذي بدأت فيه بعض أصوات السوريين تنادي بالمحاسبة، وخاصة للمتعهدين المسؤولين عن انهيار أبنية حديثة العهد، وبعد الكشف عن حجم التصدعات الكبيرة، هناك مخاوف من التكهنات الموجودة تحت الأرض في محيط دمشق، ومناطق المخالفات، ووجود رخص لأبنية شاهقة أربعة طوابق تحت الأرض وأكثر من ٢٥ طابقاً فوق الأرض، وإشراف على مناطق المخالفات ارتفاعها يتجاوز ١٠ طوابق من دون قواعد متينة، ينادي المهندسون بضرورة عودة الإشراف الهندسي الحقيقي إلى مهنة الهندسة، ومنع المقاولين والمتعهدين من سحب الإشراف منهم لكون مرحلة ما بعد الزلزال يجب أن تكون غير ما قبلها.

رئيس فرع نقابة المهندسين في دمشق المهندس حسين التينة قال لـ«الوطن»، إنه مع اليوم الأول للزلزال تم تشكيل غرفة عمليات ضمت العديد من الخبرات الهندسية، وطلبنا من المتضررين إرسال صور ومقاطع فيديو عبر تطبيق «الواتس آب» عن التشققات التي حصلت في منازلهم، وقمنا بتقييمها والرد عليهم، لافتاً إلى أن الدليل الاسترشادي للزلزال صدر عام ١٩٩٥، وجميع المنازل بعد عام ٢٠٠٠ مطبق عليها الكود الزلزالي، ويتم تدقيق المخططات من لجنة مهنية ولجنة علمية، لكن المشكلة أنه لا يوجد التزام من قبل المنفذ بوضع مشرف على الأعمال في تنفيذ الأبنية وتم الاكتفاء بالمشرف الذي اختاره المتعهد، وهذا خطأ، إذ يفترض على مالك البناء أن يضع مهندس إشراف وألا يبحث عن التوفير في أجور المهندسين، لافتاً إلى أن بناء كلفته مليار ليرة يكون أتعاب المهندسين فيه بحدود ٦٠ مليوناً إشراف لعدة سنوات حتى يتم إنجاز البناء ولو تمت مراعاة التنفيذ وفق الكود السوري لما شاهدنا هذا الدمار الكبير.

وأشار التينة إلى مراسلة النقابة المركزية من أجل ضرورة الإشراف على التنفيذ، وضرورة وجود المهندس المشرف من مالك البناء في جانب المهندس المقيم الذي يتم وضعه من المتعهد، وعدم ترك المتعهدين يشرفون على أعمالهم بنفسهم.

من جهته رئيس لجنة الهندسة المدنية بفرع دمشق لنقابة المهندسين عضو الكود السوري عماد درويش اعتبر أن الكود السوري من أفضل الكودات ومأخوذ من كودات عالمية لكن المشكلة الأساسية التي نعاني منها في مهنة الهندسة ليست في الكود بل في التطبيق العملي على أرض الواقع، ولو تم تطبيق الكود السوري على الأبنية المنهارة لما حدثت المشكلة، وما حدث سببه معروف وهو سوء التنفيذ، وغياب الإشراف وجميع الأبنية المهدمة ليست لها أي معايير وفق الكود السوري، ولو كانت ضمن الكود لما حدث الانهيار بهذا الحجم الكبير ولأبنية حديثة.

وأكد درويش أن الكود السوري بدأ تطبيقه في عام ٢٠٠٤، والمباني المتصدعة والمنهارة المبنية بعد هذا التاريخ ليست مدروسة وفق الكود السوري، داعياً إلى إعادة تدريب وتأهيل المهندسين لتطبيق الكود في العمل الهندسي.

وحول واقع المخالفات والتصدعات التي لم يتم الإعلان عنها بين درويش ضرورة التعاون بين الأهالي والمحافظة، وإلزام الناس بمساعدة الجهات الأمنية لترميم وتدعيم الأبنية التي تحتاج لتدعيم، وهذا بحاجة إلى قرار إداري، لافتاً إلى أن الأدوات المتوافرة للعمل بالتدعيم قليلة، وتحاول العمل ضمن الإمكانات المتاحة.

واعتبر درويش أن تنفيذ العمل الهندسي من مسؤولية المهندسين المختصين، والمقاولون تجاوزوا هذا الموضوع، والأمر يحتاج إلى قرارات من رئاسة الحكومة لكون وزارة الأشغال العامة والإسكان ليست المسؤولة الوحيدة عن هذا الإنزلاق.

وفي تصريح لصحيفة «الوطن»، قال طالب الدكتوراه في الهندسة المدنية حسان علي: إنه من اللحظة الأولى للزلزال اجتهد وبشكل شخصي وتلبية لدعوات من المواطنين بالكشف على نحو ٢٨٠ بيتاً في عدة قرى، وكانت النتيجة أن نحو ٥ بالمئة من الأبنية التي قام بالكشف عليها بحاجة إلى تدعيم، وبعد الكشف تبين لديه نوعية الأضرار الناتجة عن الزلزال.

ولفت علي إلى وجود تصدع في الأبنية القديمة الكائنة على جدران حاملة من الحجارة الصخرية أو ما تعرف «بحجارة القطع»، حيث معظم هذه الأبنية فيها مشاكل كبيرة، وبحاجة إلى تدعيم لكون هذه البيوت لا تناسب وضع الزلازل.

وحول الأدوات المستخدمة في الكشف عن الأضرار بيّن علي أن الأدوات بسيطة لكون الكشف الأولي يعتمد على خبرة المهندس لكن العمل في مرحلة التدعيم بحاجة إلى معدات حديثة وهي غير متوافرة في سورية.

وأكد علي أن الأضرار الناتجة عن الزلزال بحاجة إلى دراسات معمقة وإعادة النظر بالكود السوري بشكل كامل لكوننا اليوم أصبحنا أمام واقع جديد، صحيح أن الزلزال مر بهذه الخسائر المعلنة والبعض يعتبرها بسيطة لكننا أيضاً بعيدين عن المركز الأساسي لوقوع الزلزال، والارتدادات كانت خفيفة، وجميع المنازل تم تعرضت للتصدعات أو تشققات بسيطة هي مؤشر خطر عند قدوم هزة جديدة بدرجة مرتفعة لا سمح الله.

ودعا علي إلى ضرورة اتخاذ قرار بمنع مزاولة مهنة المقاولة من أصحاب رؤوس الأموال من دون وجود مهندس مشرف على الأعمال، لافتاً إلى أن مهنة الهندسة من أكثر المهن التي تم التعدي عليها ونقام بعقود إشراف وهمية، ولو تم تعيين مهندس مشرف المعلنة مسؤول عنه فلن يكون هناك إذونات صب من دون مطابقة للمواصفات المطلوبة، والمهندس المشرف سيصبح مسؤولاً عن عمله، وعند العمل ضمن الاختصاص يمكن تحميله المسؤولية في التقصير.

من المبكر تقدير حجم أضرار الزلزال حالياً

سلمان لـ«الوطن»: متوقع أن تسهم الخسائر بتراجع الناتج المحلي الإجمالي ٣ بالمئة

| عبد الهادي شباط

رغم أن حجم الكارثة والضرر الذي ألحقه يحتاج للجان مختصة ووقت كاف لحصره وتقديره إلا أن هناك بعض التقديرات يتم تداولها ومنها أن قيم الضرر تصل لحدود ٥ مليارات دولار وتقديرات أخرى بـ٤٠٠ مليار ليرة.

مازال من الصعب تبني أرقام حول قيم الخسائر التي تعرضت لها سورية لعدة أسباب أهمها أن هناك أبنية تعرضت للهدم الكامل وأبنية آيلة للسقوط على التوازي لأبنية متضررة بشكل نسبي ومتفاوت وهناك مناطق تضررت لا يتوفر عنها بيانات لكونها خارج سيطرة الدولة، وأن كل ما تم تقديره حالياً هو أن متوسط كلفة ترميم المنزل تقدر بنحو ١٥٠ مليون ليرة ومنه في حال معرفة عدد المنازل المتضررة يمكن التوصل لتقديرات حول ذلك.

وعن أهم الأنشطة الاقتصادية التي طالها الضرر بين سلمان أن الكارثة تسببت بتوقف الكثير من قوى الإنتاج مثل معامل حلب واللاذقية إضافة للإنتاج الزراعي مقدراً أن تتسبب الكارثة (الزلزال) وتداعياته بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٣ بالمئة علماً أن آخر تقديرات للناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٢١ كان بحدود ٢٦ ألف مليار ليرة مقارنة مع ٦٢ ألف مليار ليرة في العام ٢٠١٠، لكن سلمان اعتبر أن الأولويات اليوم هي لتقديم الإغاثة وعمل المجالس المحلية في حين طالب بإحداث صندوق إغاثة للمتضررين من الكوارث الطبيعية وتطويره لاحقاً عبر هياكل إدارية تسمح بالوصول لهيئة تعنى بإدارة تداعيات الكارثة (الزلزال) وتداعياته بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٣ بالمئة علماً أن آخر تقديرات للناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٢١ كان بحدود ٢٦ ألف مليار ليرة مقارنة مع ٦٢ ألف مليار ليرة في العام ٢٠١٠.

على المتضررين إضافة لمنحهم المساعدات المالية بمختلف أشكالها بما فيها القروض الميسرة جداً، وأنه لابد من تعاون أنظمة العمل في القطاعات العامة والخاصة للتخفيف عن المتضررين وسرعة الاستجابة لاحتياجاتهم والتعامل مع الضرر الذي طال السكان والأبنية والأرزاق مع حالة التضامن الواسعة للمجتمع الأهلي.

وحول إلى أي مدى يمكن أن تسهم حركة الانفتاح والتواصل مع الدولة السورية عربياً وأجنبياً في تحسن الوضع الاقتصادي بين أن حالة التواصل والمبادرة خاصة من الدول العربية سيكون له أثر إيجابي في التخفيف من العقوبات وحالة الحصار المطبقة على الدولة السورية خاصة أن هناك حالة واسعة أبداها الكثير من الدول للتعاون مع الدولة السورية وتقديم المساعدات وهذا يؤسس لمرحلة تحسن في الحياة الاقتصادية وربما يسهم في إعادة الإعمار وخاصة المناطق التي طالتها الكارثة والدمار جراء الزلزال الذي ضرب هذه المناطق.

ما زال أمامنا الكثير من التحديات

محافظ حلب: زيارة السيد الرئيس بشار الأسد والسيدة أسماء الأسد إلى حلب عقب حدوث الزلزال «محطة مهمة في توجيه العمل وتنظيمه»

> دياب: ١٣ ألف أسرة متضررة و٥٤ بناء انهار و٢٢٠ بناء تم هدمه لخطورته

| حلب- خالد زنكلو

شدد محافظ حلب حسين دياب على أن زيارة السيد الرئيس بشار الأسد والسيدة أسماء الأسد إلى حلب عقب حدوث الزلزال «شكلت محطة مهمة في توجيه العمل وتنظيمه، وتأكيد سيادته على ضرورة وضع برامج زمنية مدروسة لجميع الإجراءات المرتبطة بالأعمال الإغاثية والإيواء، وتقييم وتوصيف المباني، آخذين بالحسبان أمن وسلامة جميع المواطنين وتلبية احتياجات المتضررين بالشكل الأمثل وفق برامج على المدى القريب والمتوسط والبعيد».

وأكد المحافظ، خلال مؤتمر صحفي لغرفة عمليات محافظة حلب عقد أمس في مقر الأمانة السورية للتنمية في سوق الإنتاج بمدينة حلب، أنه وبناء على ذلك «تم البدء بتنظيم مراكز الإيواء وتقييمها مبدئياً، تمهيداً لافتتاح مراكز إيواء جديدة مؤهلة ومجهزة بالمستلزمات الأساسية، وبإدارة لكل مركز لتنسيق العمل الإغاثي، بما يضمن الإيواء اللائق للأسر التي تضررت منازلها من الزلزال، وضمان استمرار العملية التعليمية وخدمات المنشآت الأخرى».

واستهل حديثه بالقول: «١٣ يوماً طويلاً ومؤلماً مر علينا بعد هذه الكارثة التي أصابت حلب وعدداً من المحافظات السورية، وهي مازالت تأملم جراح الحرب التي أنهكت بلادنا طوال ١٢ عاماً مضت، فمنذ اللحظات الأولى لوقوع هذه الكارثة الطارئة، انطلقت الجهات الحكومية لعملها بعفويتها ومحبتها بالتدخل والمشاركة في الأعمال الإسعافية، والتي ركزت في البداية على عمليات الإنقاذ ورفع الأنقاض وانتشال العالقين والبحث عن ناجين، في مشهد يعكس حرص جميع أبناء المحافظة على التعاون والتكافي لنجدة المتضررين والمصابين».

وقدم الشكر لجميع من ساهم وعمل ونظم هذه الاستجابة «من فرق الكوارث واللجنة الفرعية للإغاثة، بكامل أعضائها وغرفة العمليات بمحافظة حلب، التي سخّرت كل الإمكانات المتاحة لدى جميع الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والمنظمات لدعم هذه الجهود المشتركة، حيث تم افتتاح مراكز مؤقتة وسريعة من مدارس ومساجد وكنائس وغيرها، كمأوى للعوائل التي تركت منازلها».

وشكر أيضاً «جميع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة والجهات الداعمة على الأرض والمتبرعين، على كل ما قدموه من مساندة ودعم لتأمين المساعدات الإنسانية والإغاثية، والتي كان لها الأثر الكبير في تعزيز قدراتنا والاستجابة للمتطلبات الإسعافية».

وكشف أنه «وعلى التوازي، يتم التوجه لتأمين المواد الإغاثية لجميع المتضررين، حتى من هم خارج الإيواء، عن طريق نقاط توزيع المواد الإغاثية ونقاط توزيع الوجبات الغذائية، وسيتم الإعلان عن مواقعها وآلية عملها».

وقال: «ما زال أمامنا الكثير من التحديات لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال، ولكن التحدي الأكبر سيكون ما بعد نفض غبار الكارثة عن مدينة حلب من خلال تقديم كل الدعم والتسهيلات لأبناء مدينة حلب سواء من المتضررين أم غير المتضررين وعلى كل الصعد وذلك لإعادة الألق والحياة من جديد لتلك المدينة الصامدة تاريخياً».

وطالب برفع العقوبات القسرية عن الشعب السوري «لكون هذه العقوبات ضاعفت المعاناة، وكانت سبباً أساسياً في عرقلة عمليات الإنقاذ والاستجابة الإنسانية لهذه الكارثة».

وذكر بعض الإحصائيات حول التداعيات الناجمة عن الزلزال في حلب حتى يوم أمس «إذ بلغ عدد الضحايا ٤٣٢ ضحية وعدد الجرحى ٧١٤ جريحاً مع ٦ مفقودين، على حين وصل عدد الأسر المتضررة بسبب الزلزال بشكل مباشر إلى أكثر من ١٣ ألف أسرة، بينما بلغ عدد الأبنية التي انهارت نتيجة الزلزال ٥٤ بناء وعدد الأبنية التي تم هدمها والخالية من السكان نتيجة خطورتها وحرصاً على السلامة العامة ٢٢٠ بناء».

وتابع حديثه خلال المؤتمر الصحفي قائلاً: «تم تشكيل أكثر من ١١٥ لجنة هندسية من نقابة المهندسين ومجلس المدينة والشركة العامة للدراسات والخدمات الفنية وجامعة حلب وعدد من الجهات الحكومية، تعمل للكشف على الأبنية السكنية والمؤسسات الحكومية، حيث بلغ عدد الأبنية التي تم الكشف عليها حتى الآن (أمس) ١١٢٧٧ مبنى، منها ٨٨٤ مبنى آمناً إنشائياً، ولفت إلى أن عدد الطوارئ التي حطت في مطار حلب تحمل مساعدات إغاثية بلغ ٤٧ طائرة» حتى تاريخ إعداد الخبر.

«تربية» حلب تصدر تعميماً لاستئناف الدوام

مدير التربية لـ«الوطن»: لن نبقي أي طالب خارج أسوار المدرسة.. والأهالي يعترضون على التوقيت

| حلب - الوطن

كشف محافظ حلب حسين دياب في تصريح لـ«الوطن» أن الأحد القادم سيشهد إعادة الدوام المدرسي في معظم مدارس حلب «حرصاً منا على متابعة العملية التعليمية».

وقال رداً على سؤال حول وجود انتقادات تخص التسرع في إعادة افتتاح المدارس بعد أيام من حدوث الزلزال المدمر لعدم قدرة الطلاب والكادر التدريسي على الوصول إلى المدارس، إنه «من الضروري رجوع الطلاب إلى مقاعد الدراسة، وتم التنسيق في هذا الموضوع ضمن الإمكانيات الموجودة في المدارس التي لا يوجد فيها إيواء أو أضرار».

مدير تربية حلب مصطفى عبد الغني، أكد لـ«الوطن» أنه لم يجر التسرع بإعادة افتتاح المدارس: «لذا كان هناك تنظيم في عملية افتتاح المدارس، الذي حدث بشكل تدريجي وآمن، فهناك لجان مدرسية قامت بفحص المدارس، وباشرت من المناطق الآمنة، وكل مدرسة قدمت لجان السلامة العامة عنها تقريراً أنها سليمة، تم الإعلان عن افتتاحها تدريجياً، فمن حق كل طفل وشاب الحصول على التعليم، ولا نستطيع أن نحرمه من هذا الحق».

وردا على سؤال حول عدم قدرة بعض التلاميذ والكادر التدريسي على الوصول إلى المدارس من مراكز إيوائهم، أوضح عبد الغني أنه جرى افتتاح المدارس «في المناطق التي كان فيها الضرر أقل من غيرها وباتجاه المناطق المتضررة، حتى إن رئاسة مجلس الوزراء أعلنت المناطق المتضررة مناطق منكوبة، فهناك مناطق في حلب لم تكن متضررة ولم يكن حجم الضرر كله واحداً، ولذلك، المناطق التي كانت أخف ضرراً وجرى التأكد من سلامة مدارسها، لا يجوز إغلاق المدارس فيها إلى حين الانتهاء من المناطق المتضررة، فلكل منطقة علاج خاص بها».

وبين أن جهوداً تبذل «لإيجاد حلول عن طريق مقرات بديلة أو فوج ثان أو حتى عبر التعليم الافتراضي، ولن نبقي أي طالب خارج أسوار المدرسة».

وكانت مديرية التربية بحلب قد فرضت استئناف الدوام في مدارس حلب، التي ضربها زلزال مدمر في ٦ الشهر الجاري، وذلك اعتباراً من ١٤ الشهر الجاري وبالتدريج، وقضى بافتتاح ٥ مدارس لاستقبال طلاب شهادة التعليم الأساسي (الصف التاسع) وطلاب الثالث الثانوي بفرعيه العلمي والأدبي لتعويض الدروس، وذلك لجميع الطلاب من كل مدارس المحافظة التي لم تفتتح بعد، واعتباراً من صباح أمس الأحد على أن تخصص فترة الدوام الصباحية للإناث والمسائية للذكور وبكادري تدريس مختلفين، وهي مدرسة أحمد مجدمي في حي صلاح الدين وثانوية شحود درويش في حي مساكن هنانو وثانوية وهناك العديد من السيناريوهات التي تدرس في غرفة عمليات محافظة حلب لتأمين واقع أفضل للمتضررين سيتم الإعلان والتصريح عنها وعن جميع التفاصيل حصراً من خلال غرفة العمليات، والتي ستصدر عنها تقارير أسبوعية عن كل المستجدات».

وقال: «ما زال أمامنا الكثير من التحديات لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال، ولكن التحدي الأكبر سيكون ما بعد نفض غبار الجاري عن أسماء ٦٧ مدرسة لمباشرة دوامها في اليوم التالي، ووافقت على العملية في الأيام التالية.

ودأبت المديرية على إصدار التعاميم اليومية الخاصة بدوام المدارس، وآخرها الذي صدر أول من أمس والذي يقضي بافتتاح ٥ مدارس لاستقبال طلاب شهادة التعليم الأساسي (الصف التاسع) وطلاب الثالث الثانوي بفرعيه العلمي والأدبي لتعويض الدروس، وذلك لجميع الطلاب من كل مدارس المحافظة التي لم تفتتح بعد، واعتباراً من صباح أمس الأحد على أن تخصص فترة الدوام الصباحية للإناث والمسائية للذكور وبكادري تدريس مختلفين، وهي مدرسة أحمد مجدمي في حي صلاح الدين وثانوية شحود درويش في حي مساكن هنانو وثانوية ومدرسة أحمد سيسبي بحي الجميلية.

وأعطيت المديرية التعميم السابق بتعميم آخر وفي اليوم ذاته، نص على استئناف العملية التعليمية في جميع مدارس المجمعات التربوية في ريف محافظة حلب اعتباراً من صباح أمس، في أبنيتها الأساسية السليمة أو الأبنية المقترحة كبديل مؤقت، إلى حين إجراء الصيانة اللازمة للمباني المتضررة، وذلك بناء على التقارير الفنية الواردة من اللجان الهندسية المكلفة بتقييم أضرار الزلزال.

كما أصدرت المديرية أول من أمس قائمة بأسماء ٤١ مدرسة هي المدارس المجاورة التي تستأنف العملية التعليمية فيها بدل الأولى المتضررة، على أن تداوم فوجاً ثانياً وبالتناوب بشكل مؤقت. كما أصدرت قائمة بأسماء ٢٦ مدرسة، معظمها في الشطر الشرقي للمدينة الذي تضرر بالزلزال بشكل أكبر من شطر المدينة الغربي، ستستأنف العملية التعليمية فيها بشكل تدريجي بعد إجراء الصيانة اللازمة فيها أو إخلائها من المواطنين المتضررين المقيمين فيها حالياً أو تأمين مقر بديل لهذه المدارس.

واعتبر ذوو طلاب التقت بهم «الوطن» مسارعة تربية حلب إلى فرض الدوام المدرسي مجدداً وخلال زمن قصير من الزلزال، مخاطرة بمستقبل أبنائهم غير القادرين على الدوام لأسباب عديدة، عدا الصدمة النفسية التي ألمت بهم من جراء الكارثة التي تحتاج إلى علاج من اختصاصيين.

وجزم أحدهم بأنه لن يرسل أطفاله إلى المدارس في الوقت الحالي بعد أن فقد بيته الذي انهار من جراء الزلزال في حي الفردوس مع أثاثه والعقاد المدرسي لكل أولاده الأربعة الذين يقيمون في أحد مراكز الإيواء البعيدة عن حيه.

وأكد آخر أن ليس بمقدور أولاده الوصول إلى أي مدرسة من مركز الإيواء شبه المؤقت المخصص لهم في مكاتب معمل الإسمنت في حي الشيخ سعيد أقصى جنوب المدينة، وهو حال تلامذة مركز الإيواء المؤقت في حي مساكن هنانو أقصى شرق المدينة، والذي يفتقر إلى المواصلات اللازمة لنقل طلاب المدارس إلى وجهتهم المحددة.

والحال أن وضع الكادر التدريسي للمدارس ليس بأفضل من حال تلامذتها، إذ أعرب العديد منهم لـ«الوطن» عن عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس التي يداومون فيها بعد أن خسروا بيوتهم أو لم يعد بإمكانهم الإقامة فيها بسبب تصدعها بالزلزال المدمر، وذلك بعد أن تشردوا ولجؤوا إلى مراكز الإيواء في المساجد والمدارس والصالات الرياضية، مع عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الحياة لهم ولعائلاتهم إثر فقدانهم مصادر رزقهم التي كانت تعينهم إلى جانب رواتبهم من التدريس.

وفي زيادة بحي الهلك وثانوية المأمون بحي الإسماعيلية وثانوية الجميلية، نص على استئناف العملية التعليمية في جميع مدارس المجمعات التربوية في ريف محافظة حلب اعتباراً من صباح أمس، في أبنيتها الأساسية السليمة أو الأبنية المقترحة كبديل مؤقت، إلى حين إجراء الصيانة اللازمة للمباني المتضررة، وذلك بناء على التقارير الفنية الواردة من اللجان الهندسية المكلفة بتقييم أضرار الزلزال.

كما أصدرت المديرية أول من أمس قائمة بأسماء ٤١ مدرسة هي المدارس المجاورة التي تستأنف العملية التعليمية فيها بدل الأولى المتضررة، على أن تداوم فوجاً ثانياً وبالتناوب بشكل مؤقت. كما أصدرت قائمة بأسماء ٢٦ مدرسة، معظمها في الشطر الشرقي للمدينة الذي تضرر بالزلزال بشكل أكبر من شطر المدينة الغربي، ستستأنف العملية التعليمية فيها بشكل تدريجي بعد إجراء الصيانة اللازمة فيها أو إخلائها من المواطنين المتضررين المقيمين فيها حالياً أو تأمين مقر بديل لهذه المدارس.

واعتبر ذوو طلاب التقت بهم «الوطن» مسارعة تربية حلب إلى فرض الدوام المدرسي مجدداً وخلال زمن قصير من الزلزال، مخاطرة بمستقبل أبن